

**A Brief in the Predicate Sentence by Imam Al-Hammam Taj Al-Mullah
Wal-Din Muhammad bin Muhammad Al-Isfrayini known as Al-Fadil
(684 A.H.)**

رِسَالَةٌ فِي الْجُمْلَةِ الْخَبَرِيَّةِ

تأليف الإمام الهمام تاج الملة والدين محمد بن محمد الإسفراييني

الشهير بالفاضل (ت 684هـ)

Dr.Omar Thabit Yousif Majid Al-Jubouri

omarthabit1983@gmail.com

The General Directorate of Education in Anbar

د. عمر ثابت يوسف مجيد الجبوري

omarthabit1983@gmail.com

المديرية العامة لتربية الأنبار

Receive: 18/10/2021

Accept: 28/12/2021

Publish:30/3/2022

Doi: [10.37654/aujll.2022.176299](https://doi.org/10.37654/aujll.2022.176299)

Abstract

The study aims to produce a valuable manuscript written by the grammarian Muhammad bin Muhammad who is famous by the name of Al-Fadil Al-Isfaraini, (684 AH). This brief manuscript was specialized in studying the declarative sentence and its divisions. The author divided his work into two parts: the first is the sentence that does not hold truth and false. The author declares that such sentence has no place in the analysis of a text. The second type, on the other hand, is the one that bears truth and falsehood, which is the declarative sentence, then the author elaborates on this type more than the previous. The study was made to have two demands, the first: a brief biography of the author and his work while the second: the inquiry and the analysis of text.

Keywords: Al-Isfaraini, predicate sentence, manuscript, inquiry

المخلص

يهدف البحث إلى إخراج رسالة مخطوطة نفيسة للعالم النحوي محمد بن محمد الشهير بالفاضل الإسفراييني المتوفى (684 هـ)، وهذه الرسالة جعلها مؤلفها مختصة بدراسة الجملة الخبرية وأقسامها، ومواقعها من الإعراب، وقسم المؤلف رسالته على قسمين: الأول الجملة التي لا تحتمل الصدق والكذب، وقال المؤلف عن هذه الجملة: وهذه الجملة لا محل لها من الإعراب. والثانية: وهي

التي تحتل الصدق والكذب، وهي الجملة الخبرية، ثم فصل المؤلف الكلام على هذا النوع من الجمل.

وجعلت الدراسة على مطلبين، الأول: ومضات على المؤلف والرسالة، والثاني: تعريف بالرسالة. ثم بعد ذلك النص المحقق.

كلمات مفتاحية: الإسفرائيني، رسالة، الجملة الخبرية، تحقيق
المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،
وبعد.

فعلوم أن النحاة لم يفرّدوا إعراب الجمل في تأليف مستقل، سواء أكان كتاباً أم رسالة إلا القليل منهم، بل نجد إعراب الجمل مبنوياً في مطولاتهم، وهذا مما دفعني لأن أخرج المخطوطة المسماة (رسالة في الجملة الخبرية)، للإسفرائيني، لما فيها من المادة الكافية التي توقف القارئ في وقت قصير على محل الجمل من دون الرجوع إلى المطولات، فضلا عن مكانة مؤلفها الإسفرائيني صاحب كتاب لباب الإعراب، ذاك المتن الذي شرح مرات عدّة.

وَقَسَمْتُ عَمَلِي عَلَى قِسْمَيْنِ، الْأَوَّلِ جَعَلْتُهُ لِلْمُؤَلِّفِ وَالرِّسَالَةِ، وَتَحَدَّثْتُ فِيهِ عَنِ اسْمِهِ،
وَمُؤَلَّفَاتِهِ، وَوَقَاتِهِ، وَمَنْهَجِهِ فِي الرِّسَالَةِ.

أما الثاني فبيّنت فيه اسم الرسالة، وصحة نسبتها إليه، ووصف النسختين الخطيتين،
ومنهجي في التحقيق، ثم وضعت نماذج من النسختين.

ثم شرعت بعدها بالنص المحقق مثبتاً عليه حواشي، ثم وضعت بعده ثبناً بالمصادر
والمراجع.

وفي الختام أقول: ما كان في عملي هذا من توفيق وصاب، فمن الله وحده، وما كان فيه
من زلل، وتقصير فمن نفسي، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلّم.

أولاً: ومضات على المؤلف، والرسالة.

1. اسمه:

هو محمد بن محمد تاج الدين الإسفرائيني⁽¹⁾، وقال إسماعيل باشا البغدادي: (محمد بن
محمد بن سيف الدين أحمد المعروف بالفضل الإسفرائيني تاج الدين النحوي اللغوي)⁽²⁾.

(1) بغية الوعاة: 219/1، ومعجم المؤلفين: 180/11، الأعلام: 31/7.

(2) هدية العارفين: 134/2.

ولم تذكر كتب التراجم شيئاً عن ترجمته، لذا قال السيوطي: (لَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى تَرْجَمَةٍ)⁽¹⁾.

2. مؤلفاته:

ترك الإسفراييني مجموعة من المؤلفات أغلبها في النحو، وهي على الآتي:

1. حواشي اللباب، وهي حواشي وضعها الإسفراييني على كتابه لباب الإعراب، وحققه الدكتور عبد العزيز بن صالح بن عبد الله العمري، ونشره في مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية في العدد الثالث عشر . جمادى الآخرة 1435هـ.

2. رسالة في الجملة الخبرية، وهي موضوع البحث، وسيأتي الكلام عليها.

3. رسالة في شرح القصيدة الطنطرائية، وهي في أربع ورقات⁽²⁾، ومنها نسخة في الأزهرية برقم: 417 مجاميع 16294⁽³⁾.

4. شرح أساس الكياسة في العلوم الأربعة المنطق والطبيعي والإلهي والرياضي، ومنه نسخة في آستان قدس رضوي⁽⁴⁾، ولم أتحقق من نسبة هذا إليه.

5. الضوء على المفتاح، وهو اختصار للكتاب السابق، ونسخه كثيرة جداً، وطُبع في الهند سنة 1261هـ . 1850م، وقد حققه الدكتور حسين بدري النادي، ونال به درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر.

6. فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة، وهو كتاب وضعه مؤلفه لإعراب سورة الفاتحة، ثم أتى من خلالها على أبواب النحو باباً باباً، وقد حققه الدكتور حسين بدري النادي، وأخرجه الدكتور عفيف عبد الرحمن إخراجاً آخر، صدرت طبعته الأولى عن جامعة اليرموك سنة 1400هـ.

7. كتاب في التصريف، وهذا ما وجده الدكتور عبد العزيز بن صالح بن عبد الله العمري محقق حواشي اللباب في شرح مصتفك على اللباب⁽⁵⁾.

8. لباب الإعراب، وحققه الدكتور بهاء الدين عبد الرحمن، ونال به درجة الماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وصدرت طبعته الأولى عن دار الرفاعي سنة: 1405هـ . 1984م، ثم حققه الدكتور شوقي المعري، وصدرت طبعته الأولى سنة 1996م عن مكتبة لبنان

ناشرون

(1) بغية الوعاة: 219/1.

(2) انظر: الأعلام: 31/7.

(3) انظر: فهرس المكتبة الأزهرية: 151/5.

(4) انظر: معجم التاريخ التراث الإسلامي: 3140.

(5) انظر: حواشي اللباب: 238.

9. لب الألباب في علم الإعراب، قال عنه الدكتور بهاء الدين محقق كتاب لباب الإعراب: (ويبدو أنه مختصرٌ لكتاب لبِّ الإعراب)⁽¹⁾، وقد حققته أسماء بنت عبد الله الغامدي، سنة 1423هـ في كلية التربية للبنات بجدّة⁽²⁾.

10. المفتاح في شرح المصباح، وهو شرح على مصباح المطرزي (ت616هـ)، أشار الدكتور رمضان ششن إلى أنّ منه نسخة في مكتبة جوروم بتركيا، برقم: 1753⁽³⁾، ويحقق الآن على نسخة كاملة في جامعة القصيم بإشراف أ. د سليمان الضحيان.

3. وفاته:

انفرد صاحب هدية العارفين بذكر سنة وفاته، فقال بعد ذكر اسمه: (المتوفى 684 أربع وثمانين وستمائة)⁽⁴⁾.

ثانياً: تعريف بالرسالة:

1. اسم الرسالة:

لم يرد في مقدمة الرسالة عنوانها، وذكر الزركلي أنّ للإسفرابيني رسالةً في الجملة الخبرية⁽⁵⁾، وهذا ما جاء في فهرس دار الكتب المصرية أيضاً⁽⁶⁾، ولعلّ المفهرس اعتمد في ذلك على ما ورد في الأعلام. والذي يظهر أنّ هذا العنوان هو الصحيح للرسالة؛ لأنه يوافق المضمون الذي هو في الجملة الخبرية التي هي قسيمة الجملة الإنشائية ومحلها من الإعراب، لذا فعلّ الزركلي قد أطلّع على نسخة أخرى ثبت فيها العنوان.

وورد على حاشية نسخة مجلس الشورى الإسلامي التي تحمل الرقم: 17526 في نهايتها: (هذه رسالة في الجملة الظرفية وغيره)، والذي يظهر لي أنّ هذا ليس من الرسالة، ولم يكن عنواناً لها، ولعلّه من فعل أصحاب التملكات.

(1) لباب الإعراب: 45 (مقدمة المحقق).

(2) انظر: حواشي اللباب: 239.

(3) انظر: مختارات من المخطوطات العربية النادرة في مكتبات تركيا: 344.

(4) هدية العارفين: 134/2.

(5) انظر: الأعلام: 31/7.

(6) انظر: فهرس دار الكتب المصرية: 479/2 (مجاميع).

2. صحة نسبة الرسالة إليه:

نِسْبَةُ الرَّسَالَةِ إِلَى الْإِسْفَرَايِينِيِّ تَائِبَةٌ، وَذَلِكَ لِأُمُورٍ:

أولها: ورد في أول النسختين المعتمدتين في التحقيق أنَّ هذه الرِّسالة للإسفرائيني، ففي النسخة الأولى ورد الآتي: (هذه ضابطة وفائدة نافعة جامعة من أمالي المولى الإمام الهمام الأستاذ العلامة تاج الملة محمد الإسفرائيني المشتهر بالفاضل رحمة الله عليه)، وهذا ما ثبت على نسخة مجلس الشورى الإسلامي التي تحمل الرقم: 17302.

ومثل هذا ثبت في نسخة مجلس الشورى الإسلامي التي تحمل الرقم: 17526: والنص فيها على الآتي (هذه ضابطة نافعة وفائدة جامعة من أمالي الأستاذ تاج الملة والدين محمد الإسفرائيني المشهور بالفاضل رحمة الله عليه).

ثانيها: ذكر الإسفرائيني في الرسالة أن النحاة مختلفون في محلِّ المجرور من قولك: (مررت بزيد) فمنهم من يذهب إلى أن موضعه نصب، ومنهم من يذهب إلى أنه لا محل له من الإعراب، ثم قال: (واختياري قولُ الأولينَ على ما شخَّصْتُهُ في مؤلَّفاتي، وأَقَمْتُ الدَّلِيلَ عَلَيْهِ) وهذا قد نصَّ عليه في لباب الإعراب والحواشي عليه، وسأبين ذلك في تحقيق النصِّ.

3. منهج الإسفرائيني في الرسالة:

افتتح الإسفرائيني الرسالة بمقدمة قصيرة يُستشفُّ منها موضوع رسالته أنها في الجمل، والملاحظ على منهجه أنه لم يكن مسهباً في فقرات الرسالة، وهذا المنهج متسق في عموم نصوصها، فضلاً عن أنه لم يضع عنوانات مستقلة للرسالة، بل اكتفى بأن قال: فلا يخلو إما أن يكون كذا وكذا، فإن كان كذا وكذا، وهذا الأسلوب الغالب على الرسالة، ومن مظاهر الإيجاز عنده أنه لم يستشهد بشواهد سماعية وإنما اكتفى بالأمثلة الصناعية.

أما مضمون الرسالة فقد قسم على قسمين من دون أن يضع عنواناً لكل قسم، تكلم في القسم الأول على الجمل، وبيَّن ما له محلٌّ منها، وما ليس له محلٌّ. أمَّا القسم الثاني فبيَّن فيه حكم الظرف والجار والمجرور، وما له محلٌّ منهما وما ليس له محلٌّ.

4. وصف النسخ المخطوطة:

للرسالة ثلاث نسخ خطية، هي:

الأولى: نسخة الأصل، وهي نسخة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي، وتقع ضمن مجموع، ورقمه في المكتبة (17302)، وهذه النسخة تقع في ثلاث ورقات، في كل ورقة 16. 17 سطرًا، وفي كل سطر 12. 13 كلمة، وخطها غيرُ مشكول، وقريبٌ من نستعليق.

أولها: (هذه ضابطة وفائدة نافعة جامعة من أمالي المولى الإمام الهمام الأستاذ العلامة تاج الملة محمد الإسفراييني المشتهر بالفاضل رحمه الله عليه، وهي هذه).
وآخرها: (والتي لها محل، فاعرفها حق معرفتها، فإنها جديرة بأن تكتب بالتبر لا بالحبر، ممن حرره مستعجلاً نسخه).

وبعد هذا كلام فارسي قدر سطر استفتت ترجمته من الأستاذ الدكتور بهاء الدين عبد الرحمن، وهذه هي: (... في يوم السبت الثالث من شهر ربيع الثاني في مدرسة مرزا زكي عجمي، حرره محمد ... من سنة: 1256).

الثانية: وهي نسخة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي، ورمزت لها بالحرف (ل)، وهي ضمن مجموع رقمه في المكتبة (17526)، وتقع هذه النسخة في ورقتين ونصف الورقة، في كل ورقة 16 . 17 سطراً، وفي كل سطر 13 . 14 كلمة، وخطها نسخي واضح جميل، غير مشكول، وعليها حواشٍ مفيدة.

أولها: (هذه ضابطة نافعة وفائدة جامعة من أمالي الأستاذ تاج الملة والدين محمد الإسفراييني المشهور بالفاضل رحمه الله عليه، وهي هذه).
وآخرها: (والتي لها محل فيها، فاعرفها حق العرفان؛ فإنها جديرة أن تكتب بالتبر لا بالحبر، والحمد لله وحده تمت).

وبعدها قال الناسخ: (لكل ساقطة لاقطة، أي: لكل كلمة سقطت من فم الناطق نفس تسمعها، فتلقطها، فتذيعها. يضرب في حفظ اللسان).

الثالثة: وهي نسخة دار الكتب المصرية، ضمن مجموع رقمه: (637)، وهذه النسخة لم أحصل عليها، ووقفت على وصفها من فهرس دار الكتب المصرية، وهذا هو: (كتبت بخط نسخ؛ المسطرة 14 سطراً).

الفاتحة: هذه ضابطة نافعة وفائدة جامعة من أمالي... وهي هذه اعلم أن الجملة ... إما أن لا تحتل الصدق والكذب كالأمر والنهي والاستقهام والتمني والنداء، وإما أن تحتل ذلك.
الخاتمة: ... من الكلام الضابط في الجمل والجواز مع مجاوزتها ومواقعها التي لا محل لها من الإعراب والتي لها محل فاعرفها حق العرفان فإنها جديرة أن تكتب بالبره لا بالحبر. والحمد لله حمده والصلوة على خير خلقه محمد وآله أجمعين).

4. منهجي في التحقيق:

1. اتخذت النسخة التي تحمل الرقم: (17302) أصلاً؛ لأن السقط فيها لا يكاد يُذكر، وقابلت بها النسخة الأخرى، ثم أثبت في الهامش الفوارق بينهما، ووضعت أرقام صفحات الأصل بين خطين مائلين.
2. أثبتت من نسخة (ل) ما سقط من نسخة الأصل، وميّزته بأن وضعته بين معقوفتين.
3. ضبطت النص المحقق، واعتمدت علامات الترقيم.
4. علقت في الهامش على ما وجدته يحتاج توضيحاً.
5. أفدت من الحواشي المتعلقة على نسخة ل، وذلك بأن وضعتها في الهوامش.
6. خرّجت ما أشار إليه الإسفراييني أنه قد تكلم عليه في مؤلفاته.

الخاتمة

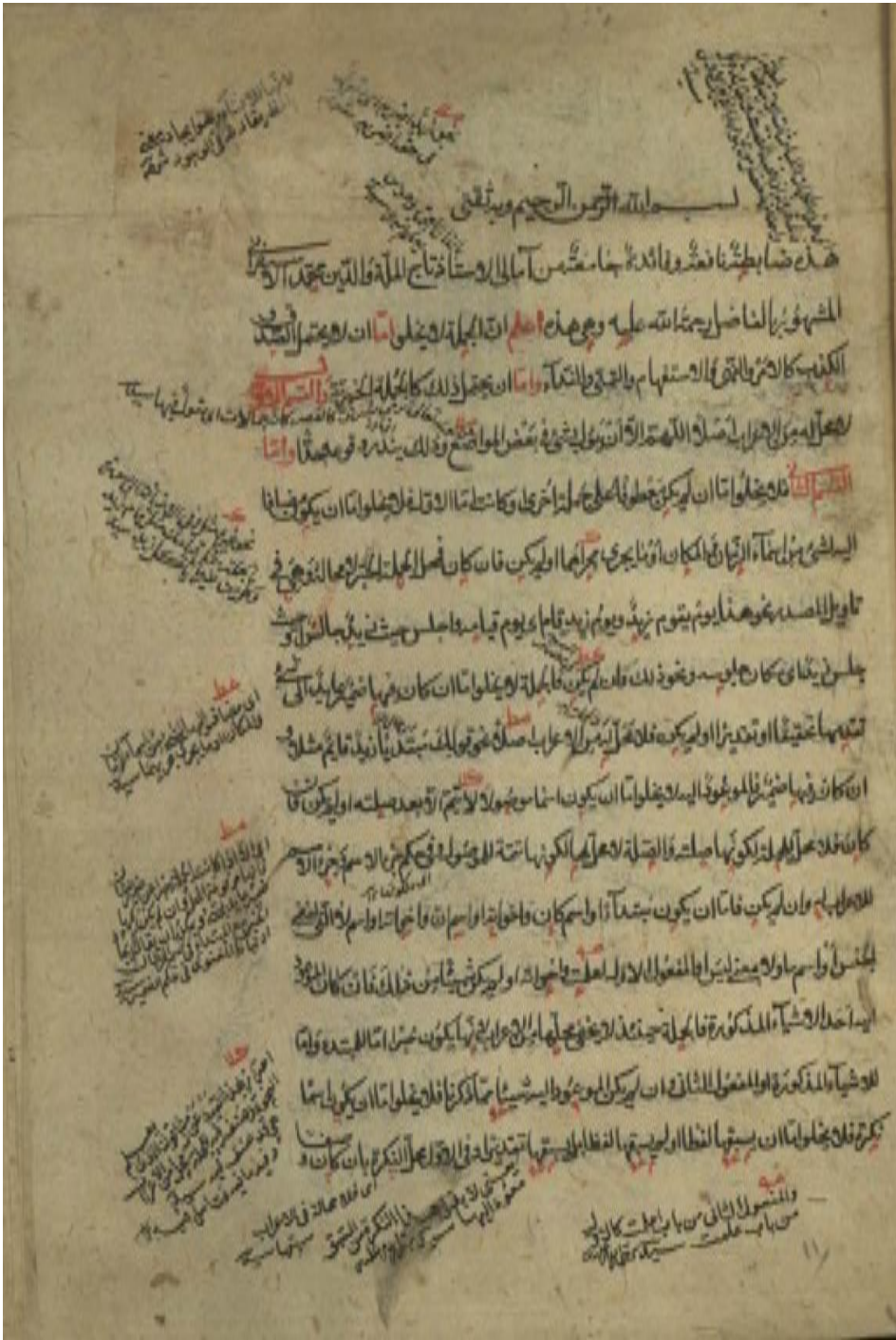
1. أثبتت الدراسة العنوان الصحيح للرسالة.
 2. توصلت الدراسة إلى إثبات نسبة الرسالة إلى الإسفراييني.
 3. بيّنت الدراسة منهج الإسفراييني في الرسالة، ومضمونها.
- نماذج من النسختين المخطوطتين:**

بسم الله الرحمن الرحيم
 هذه صابغة وفائدة نافذة جامعة فمن امانى لولا الامام الامام الاستاذ العلامة
 تاج الملة محمد الاسفواين استتم بالفاضل رحمة الله عليه وبردته ان
الجملة لا تخلو امانا لا تختمل لصدق والكذب كاللام والنه والاسفواين
 والذاء وغيره امانا ان تختمل ذلك كالجمله الجزئية والاسم الاول للاصل له من
 الاعراب اصلا انهم الا ان يادول بشيء في بعض المواضع ذلك مما يندرو عنه جدا
 واما الاسم امانا فلا يختمل امانا ان لم يكن موطونا على جملة اخرى او كان اما الاول فلا
 يختمل ان يكون مصفا الى شيء من اساء الزمان او المكان او ما يجر مجرىها او لم
 يكن فان كان فعل جملة اخرى لا محالة ومرت في ما قبل المصدر نحو هذا اليوم يقوم زيد و
 يوم زيد قائم اى يوم قيامه وحين حيا زيد جالس او حين جلس زيد اى مكان
 جلوسه ونحو ذلك وان لم يكن فالجملة لا يختمل امانا ان يكون فيها ضمير عايد الى شيء
 تقدمها كتحقيقها او تقديرها او لم يكن فان لم يكن فلا محل لجملة اصلا نحو ذلك
 زيد قائم مثلا وان كان فيها ضمير فالجملة لا يختمل امانا ان يكون اسما هو موصولا
 لا يتم الا بصلته او لم يكن فان كان فلا محل للجملة لكونها صليته واصله للاصل لها
 لكونها متممة للموصول وفي حكم جزء الاسم وجزء الاسم لا عراب له وان
 لم يكن فان امانا ان يكون متبدا او اسم كان وانما اسم ان وانما او
 اسم لاء الجزئى ان جنس او اسم ما ولا يبعث ليس او المفعول الاول لعلمت

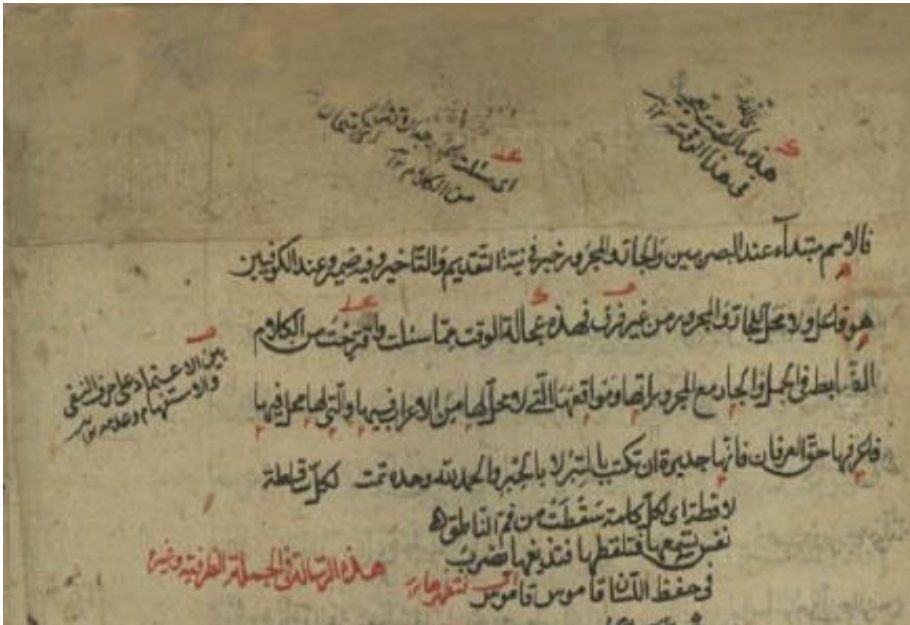
الورقة الأولى من نسخة الأصل

والجور فاعل بالاتفاق ولا يفرق بينهما فلا محل للجار مع الجور وان كان فيه خبر
 فله محل لا محالة مع ما تبين في الجملة الا اذا كان صلة للموصول وذلك نحو زيد في
 الدار فانه مرفوع المحل في الخبرية وكذا ان زيد في الدار وكان محمداً في السطح
 ولا محل في الدار وما زيد ولا محل فيها وحسب زيد ايها ومررت برجل في
 الدار وجائني على قوس رجل ثم ان الاسم الظاهر الواقع بعد الجار مستقراً
 يخرج من ان سبق الجار الواقع هو بعده مبتداً سواء دخل عليه عامل لفظي
 او لم يدخل او موصوف او موصول او ذو حال او حرف الاستفهام او نفي
 او لم يسبقه شيء فم ذلك فان سبقه فالاسم الظاهر فاعل وفاق نحو زيد في الدار
 محرو ومرت برجل في كنه كتاب والذي في داره زيد انوك وجاء في زيد
 عليه وبع في الدار زيد وما فيها محرو وان لم يسبقه شيء فم ذلك نحو في
 الدار زيد فالاسم مبتداً عند العبرتين والجار مع الجور خبر في بيته لتقدم
 والتأخر وفيه خبر وعنده كوفيين هو فاعل ولا محل للجار مع الجور من غير
 فرق محضه بحالة الوقت مما سلك واتقت من الفتاوى في المحل
 و الجوار مع الجور انها ومواقفها لا محل لها من الاعراب والتع لهما محل
 فاحتملها حتى موقوفها فانها جديرة بان تكتب بالجزء لا بالجور من حوزة مسجداً
 بدريه وديوم بسنة برشم شهر ربيع الثامن ودر مدرسه مرزا زكوة محرو في شهر ربيع
 ١٣٥٦

الورقة الأخيرة من نسخة الأصل



الورقة الأولى من نسخة ل



الورقة الأخيرة من نسخة المخطوطة

النَّصُّ المَحَقَّقُ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

هَذِهِ ضَابِطَةٌ وَقَائِدَةٌ نَافِعَةٌ جَامِعَةٌ⁽¹⁾ مِنْ أَمَالِي الْمَوْلَى الْإِمَامِ الْهُمَامِ الْأُسْتَاذِ الْعَلَامَةِ تَاجِ الْمِلَّةِ [وَالدِّينِ]⁽²⁾ مُحَمَّدِ الْإِسْفَرَايِينِيِّ الْمُشْتَهَرِ⁽³⁾ بِالْفَاضِلِ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَهِيَ هَذِهِ: اَعْلَمُ أَنَّ الْجُمْلَةَ لَا تَخْلُو إِمَّا أَلَّا تَحْتَمِلَ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ، كَالْأَمْرِ، وَالنَّهْيِ وَالْإِسْتِفْهَامِ، وَالنَّمْيِ، وَالنَّدَاءِ، وَغَيْرِهَا⁽⁴⁾، وَإِمَّا أَنْ تَحْتَمِلَ ذَلِكَ، كَالْجُمْلَةِ الْخَبَرِيَّةِ⁽⁵⁾. وَالْقِسْمُ الْأَوَّلُ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ أَصْلًا، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُؤَوَّلَ بِشَيْءٍ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، وَذَلِكَ مِمَّا⁽⁶⁾ يَنْذُرُ وَقُوعَهُ جِدًّا⁽⁷⁾.

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ لَمْ يَكُنْ مَعْطُوفًا عَلَى جُمْلَةٍ أُخْرَى، أَوْ كَانَ⁽⁸⁾، أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُضَافًا إِلَيْهِ شَيْءٌ⁽⁹⁾ مِنْ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ أَوْ الْمَكَانِ، أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَاهُمَا، أَوْ لَمْ يَكُنْ، فَإِنْ كَانَ فَمَحَلُّ الْجُمْلَةِ الْخَبَرِ لَا مَحَالَةَ، وَهِيَ فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ، نَحْوُ: (هَذَا يَوْمٌ يَقُومُ زَيْدٌ)،

1) العبارة في ل: (هذه ضابطة نافعة وقائده جامعة).

2) ما بين المعقوفتين من ل.

3) في ل: (المشهور) بدل (المشتهر).

4) وهذا ما يسميه البلاغيون الإنشاء، ذكر السيوطي في الإتيان في علوم القرآن: 1688/5: أن الإنشاء ما لم يحتمل الصدق والكذب. (وغيرها) ليس في ل.

5) عرّف البلاغيون الخبر بـ هو الكلام الذي يحتمل الصدق والكذب لذاته. انظر: مفتاح العلوم: 166، والإتيان في علوم القرآن: 1686/5.

6) (مما) ليس في ل.

7) ذكر المرادي أن الجمل التي لا محل لها من الإعراب تسع، وهي: (الابتدائية، والصلة، والاعتراضية، والتفسيرية، وجواب القسم، والواقعة بعد أدوات التحضيض، والواقعة بعد أدوات التعليق غير العاملة، والواقعة جوابًا لها، والتابعة لما لا موضع لها). رسالة في جمل الإعراب: 105. وعدّها ابن هشام سبع جمل. انظر: مغني اللبيب: 474 وما بعدها.

8) في ل: (كانت) بدل (كان).

9) في ل: (لشيء) بدل (شيء).

و(يَوْمٌ زَيْدٌ قَامَ) (1)، أَي: يَوْمٌ قِيَامِهِ (2)، و(اجْلَسَ حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ)، أَوْ (حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ)، أَي: مَكَانَ جُلُوسِهِ (3)، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ (4) فَالْجُمْلَةُ لَا تَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ (5) فِيهَا صَمِيرٌ عَائِدٌ إِلَى شَيْءٍ تَقَدَّمَهَا تَحْقِيقًا، أَوْ تَقْدِيرًا، أَوْ لَمْ يَكُنْ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ (6)، فَلَا مَحَلَّ لِلْجُمْلَةِ (7) [مِنَ الْإِعْرَابِ] (8) أَصْلًا، نَحْوُ قَوْلِكَ مُبْتَدَأًا: (زَيْدٌ قَائِمٌ) (9) مَثَلًا.

وَإِنْ كَانَ فِيهَا صَمِيرٌ فَالْمَعْرُودُ (10) إِلَيْهِ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ اسْمًا مَوْصُولًا لَا يَتِمُّ إِلَّا بِصِلَتِهِ (11)، أَوْ لَمْ يَكُنْ، فَإِنْ كَانَ فَلَا مَحَلَّ لِلْجُمْلَةِ؛ لِكُونِهَا صِلَةً، وَالصِّلَةُ لَا مَحَلَّ لَهَا (12)؛ لِكُونِهَا تَنِمَّةً لِلْمَوْصُولِ، وَفِي حُكْمِ جُزْءِ الْأَسْمِ، وَجُزْءِ الْأَسْمِ لَا إِعْرَابَ (13) لَهُ (1).

(1) انظر في إضافة أسماء الزمان والمكان إلى الجمل الكتاب: 117/3، والأصول في النحو: 195/1، والإيضاح في علل النحو: 112، وشرح كتاب سيبويه (للسيرافي): 44/1، والبدیع في العربية: 299/1.

(2) انظر: الإيضاح في علل النحو: 113.

(3) جازت إضافة (حيث) إلى الجمل؛ لأنها ضارعت (إذ)؛ كونها مبهمّة في المكان، كما أن (إذ) مبهمّة في الزمان. انظر: علل النحو: 445.

(4) أي: وإن لم يكن مضافاً إلى شيء من أسماء الزمان والمكان.

(5) في ل: (كان) بدل (يكون).

(6) (فإن لم يكن) سقط من ل.

(7) في ل: (له).

(8) ما بين المعقوفتين من ل.

(9) هذه جملة ابتدائية فلا محل لها من الإعراب إجماعاً. انظر: رسالة في جمل الإعراب: 106، مغني اللبيب: 474.

(10) في ل: (الموعود) بدل (المعود). وكذلك في كل موضع وردت فيه لفظة (المعود).

(11) في ل: (بعد صلته).

(12) الجملة الواقعة صلة لاسم أو حرف لا محل لها من الإعراب، هذا مذهب الجمهور. انظر: شرح الرضي على الكافية: 16/3، ومغني اللبيب: 506.

(13) في ل: (للإعراب) بدل (لا إعراب).

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ (2)، فإِذَا أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً، أَوْ اسْمٌ كَانَ وَأَخَوَاتِهِ، أَوْ اسْمٌ إِنَّ وَأَخَوَاتِهِ، أَوْ اسْمٌ لَا الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ، أَوْ اسْمٌ مَا، وَلَا بِمَعْنَى لَيْسَ، أَوْ الْمَفْعُولُ الثَّانِي (3) لِعِلْمُتْ/و/ وَأَخَوَاتِهِ، أَوْ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا (4) مِنْ ذَلِكَ.

فَإِنْ كَانَ الْمَعْرُودُ إِلَيْهِ أَحَدَ الْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ، فَالْجُمْلَةُ جِينِيدٌ لَا يَخْفَى مَحَلَّهَا مِنَ الْإِعْرَابِ؛ لِأَنَّهَا تَكُونُ خَبْرًا إِمَّا لِلْمُبْتَدَأِ، وَلِلْأَشْيَاءِ (5) الْمَذْكُورَةِ، أَوْ الْمَفْعُولِ الثَّانِي (6).

وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَعْرُودُ إِلَيْهِ شَيْئًا مِمَّا ذَكَرْنَاهُ (7)، فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ اسْمًا نَكْرَةً، أَوْ مَعْرِفَةً، فَإِنْ كَانَ نَكْرَةً (8) فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَسْبِقَهَا لَفْظًا، [أَوْ لَمْ يَسْبِقَهَا لَفْظًا] (9)، بَلْ يَسْبِقُهَا تَقْدِيرًا، وَفِي الْأَوَّلِ (10) مَحَلُّ الْجُمْلَةِ (11) مَحَلُّ النُّكْرَةِ، فَإِنْ كَانَ وَصَفًا لَهَا، نَحْوُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَبُوهُ كَرِيمٌ)، فَمَحَلُّ الْجُمْلَةِ الْجُرُّ عَلَى الْوُضْعِيَّةِ ل(رَجُلٍ) (12).

وَفِي الثَّانِي (13) مَحَلُّهَا النَّصْبُ عَلَى الْحَالِ، نَحْوُ: (جَاءَنِي عَلَيْهِ جُبَّةٌ رَجُلٍ) (1).

1) كذا تعليل الإسفراييني، وذكر الرضي أن علة ذلك كون الاسم المفرد لا يصح أن يقع موقعها، كالوصف وخبر المبتدأ والحال والمضاف إليه، ولا يقدر للجمل إعراب إلا إذا صح وقوع الاسم المفرد مقامها. انظر: شرح الرضي على الكافية: 16/3.

2) أي: فإن لم يكن الضمير عائداً إلى اسم موصول.

3) في الأصل، ل: (الأول) والتصحیح من المحقق.

4) في الأصل: (شيء) بالرفع.

5) في ل: (وإما للأشياء) بدل (وللأشياء).

6) انظر: رسالة في جمل الإعراب: 63، ومغني اللبيب: 509. في الأصل: (الأول) بدل (الثاني).

7) في ل: (ذكرنا) بدل (ذكرناه).

8) قوله: (أو معرفة، فإن كان نكرة) سقط من ل بسبب انتقال النظر.

9) قوله: (أو لم يسبقها لفظاً) سقط من الأصل بسبب انتقال النظر.

10) أي: إن سبق الجملة لفظاً الاسم النكرة.

11) (محل الجملة) سقط من ل.

12) لما كانت الجمل نكرات جاز أن تُنعت بها النكرة، لذلك لا يسوغ أن تقول: (مررت بزید أبوه قائم) وأنت تريد أن تكون الجملة نعتاً لزيد. انظر: سر صناعة الإعراب: 1/353، وشرح المفصل: 375/2، وشرح ابن الناظم: 352.

13) (فوقها في ل: (وهو من سبق النكرة المعود إليها الجملة تقديرًا لا لفظًا).

وإن كَانَ مَعْرِفَةً⁽²⁾ فَمَحَلُّ الْجُمْلَةِ النَّصْبُ أَيْضًا عَلَى الْحَالِ، نَحْوُ: (جَاءَنِي زَيْدٌ بَعْدَ وَعَلَامُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ⁽³⁾)⁽⁴⁾.

وَأَمَّا الثَّانِي، وَهُوَ إِنْ كَانَتْ مَعْطُوفَةٌ، فَحُكْمُهَا حُكْمُ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهَا، هَذَا حُكْمُ الْجُمْلِ.
وَأَمَّا حُكْمُ⁽⁵⁾ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ، فَمَتَّعِلِقُ الْجَارِ مِنَ الْفِعْلِ، أَوْ مَعْنَاهُ إِنْ كَانَ شَيْئًا مِنْ خَارِجِ مَذْكَورًا، أَوْ فِي حُكْمِ الْمَذْكَورِ، فَالْجَارُ مَعَ الْمَجْرُورِ لَعَو، نَحْوُ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) مَثَلًا، وَاخْتَلَفَ فِي أَنَّهُ هَلْ لَهُ مَحَلٌّ أَمْ لَا؟ الْأَكْثَرُ عَلَى أَنَّهُ فِي مَحَلِّ النَّصْبِ عَلَى الْمُفْعُولِيَّةِ⁽⁶⁾، وَبَعْضُهُمْ عَلَى أَنَّهُ لَا مَحَلَّ لَهُ، وَاخْتِيَارِي قَوْلَ الْأَوَّلِينَ عَلَى مَا شَخَّصْتُهُ⁽⁷⁾ فِي مُؤَلَّفَاتِي، وَأَقَمْتُ الدَّلِيلَ عَلَيْهِ⁽⁸⁾.

- 1) (الجملة الواقعة حالا هي: (عليه جبّة)، وصاحب الحال (رجل)، وهو متأخر، وهذا سبب تسوية مجيء الحال من النكرة.
فوقها في ل: (أي: جُبْتُه عَلَيْهِ).
- 2) (في حاشية ل: (أي: فاعل جاءني).
- 3) (هذا تمثيل لتقديم الاسم المعرفة على الجملة، وورد على حاشية ل: (الحكم بعد تقديم المعرفة كالمثال الذي ذكره، وتأخيره نحو: جاءني بعد وعلام بين يديه زيد).
- 4) (انظر: شرح التسهيل (لابن مالك): 353/2، والتذييل والتكميل: 148/9.
- 5) (في ل: (الحكم).
- 6) (وهذا قول سيبويه. انظر: الكتاب: 93/1 . 97 . 105، والمبرد. انظر: المقتضب: 33/4، وابن السراج. انظر: الأصول في النحو: 13/2، وأبي علي الفارسي. انظر: التعليقة على كتاب سيبويه: 193/2، وابن جني. انظر: الخصائص: 107/1.
- 7) (في ل: (تحظفته)، وفوقها (أي: حقيقته).
- 8) (ذكر ذلك في كتابه لباب الإعراب: 290.291، فقال: (ومنها المفعول به، وهو ما وقع عليه فعل الفاعل، إما بغير واسطة: كـ "ضربت زيداً" ... وإمّا بواسطة حرف الجرّ، ويُسمى ظرفاً أيضاً. فلغو إذا كان العامل شيئاً من خارج، فعلاً أو معناه، ومستقر إن كان معنى الاستقرار أو الحصول مقدرًا، غير مذكور. وانتصابه لا يظهر إلا في تابعه كما في قوله:
يذهبن في نجدٍ وغورًا غائرًا

والمَنْصُوبُ الْمَحَلُّ هُوَ الْمَجْرُورُ فَقَطْ). ثُمَّ عَلِقَ عَلَى قَوْلِهِ: (والمَنْصُوبُ الْمَحَلُّ الْمَجْرُورُ فَقَطْ) بِقَوْلِهِ: (وإن كَانَ الْأَكْثَرُونَ عَلَى خِلافِهِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ عَلَى الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ بِأَنَّهُ فِي مَحَلِّ النَّصْبِ مَعَ أَنَّ الْجَارَ يَفِيدُ التَّعْدِيَةَ، وَبِتَوَسُّطِهِ يَسْتَطِيعُ الْفِعْلُ أَنْ يَصِلَ إِلَى الْأَسْمِ، فَكَأَنَّهُ جِزءٌ مِنَ الْفِعْلِ؛ إِذَ الْلازِمُ

وإن لم يكن مُتَعَلِّقُ الْجَارِ مَعْنَى مِنْ خَارِجٍ، بَلْ هُوَ مَعْنَى الْجَارِ مَعَ الْمَجْرُورِ ذَالٌ (1) عَلَيْهِ، وَقَدْ سَدَّ مَسَدَهُ، نَحْو: (زَيْدٌ فِي الدَّارِ) مَثَلًا، أَي: اسْتَقَرَّ، أَوْ مُسْتَقَرًّا، عَلَى اخْتِلَافٍ فِيهِ (2)، فَيُقَالُ: الْجَارُ مَعَ الْمَجْرُورِ أَنَّهُ مُسْتَقَرٌّ، وَحُكْمُهُ (3) حُكْمُ الْجُمْلَةِ بَعَيْنِهِ بِأَنْ يُنْظَرَ هَلْ (4) فِيهِ (5) ضَمِيرٌ عَائِدٌ إِلَى مَذْكَورٍ سَابِقٍ تَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا أَوْ لَا؟

وَالثَّانِي: لَا مَحَلَّ لَهُ الْبَيْتَةُ، نَحْو: (هَلْ فِي الدَّارِ زَيْدٌ)، وَ(مَا فِي الدَّارِ عَمْرُو)، فَالاسْمُ الْوَاقِعُ هَا هُنَا بَعْدَ الْجَارِ/ظ/ وَالْمَجْرُورِ، فَاعِلٌ بِالِاتِّفَاقِ، وَلَا ضَمِيرٌ هَا هُنَا، فَلَا مَحَلَّ لِلْجَارِ مَعَ الْمَجْرُورِ (6).

وَأِنْ كَانَ فِيهِ ضَمِيرٌ فَلَهُ مَحَلٌّ لَا مَحَالَةَ عَلَى مَا تَبَيَّنَ فِي الْجُمْلَةِ إِلَّا إِذَا كَانَ صِلَةً لِلْمَوْصُولِ، وَذَلِكَ نَحْو: (زَيْدٌ فِي الدَّارِ)، فَإِنَّهُ مَرْفُوعٌ الْمَحَلِّ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ، وَكَذَا: (إِنَّ زَيْدًا فِي الدَّارِ)،

معه يجري مجرى المتعدي، وجزء الفعل لا يكون معمول الفعل، مما يستشفه الضعف). حواشي اللباب: 385.

1) (في ل: (معنى الجار دلالة).

2) ذكر العكبري أن أغلب البصريين ذهبوا إلى أن المقدر (استقر)، ومنهم من ذهب إلى أن المقدر مستقر. انظر: التبيين: 376 . 378، وانظر في هذه المسألة الأصول في النحو: 63/1، واللامات: 65، واللمع: 28، والإنصاف: 197/1، والتنزيل: 104/3، وشرح التصريح: 206/1.

3) فوقها في ل: (أي: حكم الظرف).

4) في ل: (أحصل) بدل (هل).

5) فوقها في الأصل: (أي: ظرف).

6) ذكر النحاة في هذا الاسم المرفوع ثلاثة أقوال:

أحدها أن الأرجح كونه مُبْتَدَأً مخبراً عنه بالظرف أو المجرور ويجوز كونه فاعلاً. والثاني أن الأرجح كونه فاعلاً واختاره ابن مالك وتوجيهه أن الأصل عدم التقييم والتأخير. والثالث أنه يجب كونه فاعلاً.

مغني اللبيب: 553، وانظر: شرح ابن عقيل: 305/1، وهمع الهوامع: 113/3.

وجوز ابن عصفور أن يكون المرفوع اسماً لـ"ما" الحجازية، والظرف، أو الجار والمجرور موضعه نصب على الخبرية. انظر: شرح جمل الزجاجي: 607/1، ومغني اللبيب: 691.

وَكَانَ عَمْرُو عَلَى السَّطْحِ، وَ(لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ)، وَ(مَا زَيْدٌ، وَلَا رَجُلٌ فِيهَا)، وَ(حَسِبْتُ زَيْدًا فِيهَا)، وَ(مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فِي الدَّارِ)، وَ(جَاءَنِي عَلَى الْفَرَسِ رَجُلٌ)⁽¹⁾.

ثُمَّ إِنَّ الْأِسْمَ الظَّاهِرَ الْوَاقِعَ بَعْدَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ الْمُسْتَقَرَّ⁽²⁾ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَسْبِقَ الْجَارُ الْوَاقِعَ هُوَ بَعْدَهُ مُبْتَدَأٌ سِوَاةَ دَخَلٍ عَلَيْهِ عَامِلٌ لَفْظِيٌّ، أَوْ لَمْ يَدْخُلْ، أَوْ مَوْصُوفٌ⁽³⁾، أَوْ مَوْصُولٌ⁽⁴⁾، أَوْ دُو حَالٍ، أَوْ حَرْفُ الْأِسْتِفْهَامِ، أَوْ نَفْيٍ⁽⁵⁾، أَوْ لَمْ يَسْبِقْهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ.

فَإِنْ سَبَقَهُ فَالْإِسْمُ الظَّاهِرُ فَاعِلٌ وَفَاعِلًا، نَحْوُ: (زَيْدٌ فِي دَارِهِ) (6) عَمْرُو، وَ(كَانَ زَيْدٌ فِي دَارِهِ عَمْرُو)، وَ(مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فِي كُمِهِ كِتَابٌ)، وَ(الَّذِي فِي دَارِهِ زَيْدٌ أَحْوَكٌ)، وَ(جَاءَنِي زَيْدٌ عَلَيْهِ وَرَعٌ)⁽⁷⁾، وَ(أَفِي الدَّارِ زَيْدٌ)، وَ(مَا فِيهَا عَمْرُو)⁽⁸⁾.

وَإِنْ لَمْ يَسْبِقْهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، نَحْوُ: (فِي الدَّارِ زَيْدٌ)، فَالْإِسْمُ مُبْتَدَأٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، وَالْجَارُ مَعَ الْمَجْرُورِ⁽⁹⁾ خَبَرٌ فِي نِيَّةِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ، وَفِيهِ ضَمِيرٌ⁽¹⁰⁾، وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ هُوَ فَاعِلٌ⁽¹¹⁾، وَلَا مَحَلَّ لِلْجَارِ مَعَ الْمَجْرُورِ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ⁽¹²⁾.

- (1) انظر : المقتضب: 100/3، والأصول في النحو: 216/1، و 261/1، واللمع: 39، وشرح الرضي على الكافية: 181/2.
- (2) في الأصل: (بعد الجار مستقر).
- (3) فوقها في ل: (عطف على المبتدأ).
- (4) (أو موصول) سقط من ل.
- (5) في ل: (أو حرف نفي أو استفهام).
- (6) في الأصل، ل: (الداره).
- (7) في ل: (زرع) بدل (ورع).
- (8) انظر: شرح التسهيل (لابن مالك): 302/2، وشرح الرضي على الكافية: 42/2، وتعليق الفرائد: 62/3. في ل: (وما في الداره زيد، وأفيها عمرو).
- (9) في ل: (والمجرور) بدل (مع المجرور)، وكذا في التي بعدها.
- (10) انظر: المقتضب: 56/3، وشرح المفصل (لابن يعيش): 247/5، وشرح ابن عقيل: 2238.227/1، شرح شذور الذهب (للجوجري): 719/2.
- (11) وتابعهم على ذلك الأخفش. انظر: شرح الرضي على الكافية: 226/1، و 247 /1، والتذييل: 353/3، وموصل الطلاب: 84.
- (12) على حاشية ل: (بين الاعتماد على حرف النفي والاستفهام وعدمه).

فَهَذِهِ عُجَالَةٌ الْوَقْتِ مِمَّا سَأَلْتِ وَأَقْتَرَحْتُ مِنَ الصُّوَابِ (1) فِي الْجُمْلِ، وَالْجَارِ مَعَ الْمَجْرُورِ (2)، وَمَوَاقِعِهَا الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ فِيهَا (3)، وَالَّتِي لَهَا مَحَلٌّ فِيهَا، فَأَعْرِفُهَا حَقَّ مَعْرِفَتِهَا (4) فَأَدَّهَا جَدِيرَةً بِأَنْ تُكْتَبَ بِالْبِتْرِ لَا بِالْحَبْرِ، [وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ] (5). تَمَّتْ

المصادر والمراجع:

- * الإِتقان في علوم القرآن، جلال الدّين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: مركز الدّراسات القرآنية، مجمّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، السعودية، 1426هـ.
- * الأصول في النّحو، أبو بكر محمّد بن سهل بن السّراج النّحويّ البغداديّ (ت316هـ)، تد: عبد الحسين الفتليّ، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط4، 1420هـ - 1999م.
- * الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرّجال والنّساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدّين الزركلي (ت1976م)، دار العلم للملايين، بيروت، ط15، 2002م.
- * الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيّين، أبو البركات الأنباريّ (ت577هـ)، تد: محمد محيي الدّين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، لطبعة، لاتاريخ.
- * الإيضاح في علل النّحو، أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق الرّجّاجيّ (ت337هـ)، تد: مازن المبارك، دار النّفائس، ط6، 1416هـ - 1996م.
- * البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: 606 هـ)، تد: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1420هـ.
- * بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، جلال الدّين السيوطي (ت911هـ)، تد: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1425هـ - 2004م.
- * التّبيين عن مذاهب النّحويين البصريين والكوفيّين، أبو البقاء العكبريّ (ت616هـ)، تد: عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط1، 1406 - 1986م.

1) في ل: (من الكلام الضابط) بدل (من الضوابط).

2) في الأصل، ل: (المجروراتها).

3) (فيها) سقط من ل، وكذلك التي بعدها.

4) في ل: (العرفان) بدل (معرفتها).

5) ما بين المعقوفتين من ل.

- * التذليل والتكميل في شرح التسهيل، أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)، تد: د. حسن هندواوي، طبع منه ثمانية عشر جزءاً، طبع بعضها في دار القلم، دمشق، وبعضها في دار كنوز إشبيلية، المملكة العربية السعودية.
- * التعلّيق على كتاب سيبويه، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت377هـ)، تد: د. عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط1، ج1990م، ج2، 1992م، ج3، 1993م، ج4، 1994م، ج5، 1996م.
- * تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت827هـ)، تد: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، لا مطبعة، لا تاريخ، لا طبعة.
- * الخصائص، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تد: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط5، 2010م.
- * رسالة في جمل الإعراب، لبدر الدين الحسن بن قاسم المرادي (ت749هـ)، تد: الدكتورة سهير محمد خليفة، لا مطبعة، ط1، 1407 هـ . 1987م.
- * سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تد: د. حسن هندواوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1405هـ - 1985م.
- * شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي (ت672هـ)، تد: د. عبد الرحمن السيد و.د. محمد بديوي المختون، دار هجر، ط1، 1410هـ-1990م.
- * شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، الشَّيخ خالد بن عبد الله الأزهرّي (ت905هـ)، تد: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط2، 1427هـ - 2006م.
- * شرح جمل الزّجاجي، علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت669هـ)، تد: د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ-1999م.
- * شرح الرّضي علي الكافية، رضي الدّين محمّد بن الحسن الإسترابادي (ت686هـ)، تد: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، ط3، 1996م.
- * شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوّجري القاهري الشافعي (ت889هـ)، تد: نواف بن جزاء الحارثي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1423هـ . 2004م.

* شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ت672هـ)، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت769هـ)، تد: محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ط16، 1394هـ - 1974م.

* شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن عبد الله بن المرزبان السّيرافي (ت368هـ)، تد: أحمد حسن مهدي، وعلي سيّد علي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1429هـ - 2008م.

* شرح المفصل، موقّق الدّين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصليّ (ت643هـ)، تد: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1422هـ - 2001م.

* شرح ابن النّاطم على ألفية ابن مالك، ابن النّاطم أبو عبد الله بدر الدّين محمّد ابن الإمام جمال الدّين محمّد بن مالك (ت686هـ)، تد: محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1420هـ - 2000م.

* علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت381هـ)، تد: محمود جاسم درويش، مكتبة الرّشد، الرياض، ط1، 1420هـ-1999م.

* فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية، مطبعة الأزهر، 1949.

* فهرس المخطوطات العربية دار الكتب المصرية (المجاميع)، تحرير ومراجعة: عبد الستار الحلوجي، دار الكتب والوثائق القومية/القاهرة، 1432 هـ . 2011م.

* الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقّب سيبويه (ت180هـ)، تد: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط4، 1425هـ-2004م.

* اللّامات، أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق الرّجّاجي (ت337هـ)، تد: مازن المبارك، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط1، 1389هـ - 1969م.

* لباب الإعراب، تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني (ت684هـ)، تد: بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، دار الرفاعي، ط1، 1405هـ . 1984م.

* اللّمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جيّ (ت392هـ)، تد: حامد مؤمن، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1405هـ-1985م.

* مختارات من المخطوطات العربية النادرة في تركيا، إعداد: رمضان ششن، تقديم: أكمل الدين إحسان، وقف الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (ايسار)، 1997م.

* معجم التاريخ التراث العربي الإسلامي في مكتبات العالم، إعداد: علي رضا قره بلوط، أحمد طوران قره بلوط، دار العقبة، قيصري . تركيا.

* معجم المؤلفين تراجم مُصنفي الكتب العربية، عمر رضا كحالة، مكتبة المثني، بيروت، لا طبعة، لا تاريخ.

* مغني اللبيب عن كتب الأعراب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تد: فخر الدين قباوة، دار اللباب، ط2، 1439هـ . 2018م.

* مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف ابن أبي بكر محمد بن علي السكاكي (ت626هـ)، علق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1407هـ-1987م.

* المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ)، تد: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لا طبعة، 1431هـ-2010م.

* موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري (ت905هـ)، تد: عبد الكريم مجاهد، الرسالة - بيروت، ط1، 1415هـ 1996م.

* هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: 1399هـ)، دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان، لا طبعة، لا تاريخ.

* همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علم العربية، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تد: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، لا طبعة، لا تاريخ.

المجلات العلمية:

* حواشي اللباب، تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني (ت684هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبد العزيز صالح بن عبد الله العمري، مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية، العدد الثالث عشر . جمادي الآخر، 1435هـ.

References:

* Al-Suyuti, J. (2005). *Perfection in the Sciences of the Quran*. Center for Quranic Studies. King Fahd Complex for the Printing of the Noble Quran. Saudi Arabia.

* Al-Sarraj, M. S. (1999). *Fundamentals of Grammar* (4th ed.) Al-Risala Foundation. Beirut, Lebanon.

* Al-Zarkali, Kh. (2002). *The announcement* (15th ed.). Al Ilm Lilmalayin Press. Beirut.

* Al-Anbari, A. (2013). *Equity in matters of disagreement between the Basran and Kufian grammarians*. Arab Heritage Revival House. Beirut.

- * Al-Zajaji, A. I. (1996). *Clarification in the ills of grammar* (6th ed.). Al Nafais press. Beirut.
- * Al-Athir, M. A. (2000). *Al-Badi' in the science of Arabic* (1st ed.). Umm Al-Qura University. Makkah. Saudi Arabia.
- * Al-Suyuti, J. (2004). *For consciousness in the layers of linguists and grammarians* (4th ed.). Al-Kutub Al-Ilmiyyah press. Beirut.
- * Al-Akbari. (1986). *Clarification on the doctrines of the Basri and Kufic grammarians* (1st ed.). Islamic West House. Beirut.
- * Al-Andalusi, A. (1997). *Appendix and supplementation in explaining the book of facilitation*. Al Qalam press. Damascus.
- * Al-Farsi, A. A. (1990). *Commenting on the book of Sibawayh* (1st ed.). Al-Amana press. Cairo.
- * Al-Damamini, M. B. (1983). *Commentary on The Facilitation of Benefits*. Published Dissertaion, Retrieved from:
<https://old.shamela.ws/index.php/book/20985>
- * Jinni, O. (2010). *Properties*. (5th ed.). Egyptian General Book Organization. Cairo.
- * Al-Muradi, B. A. (1987). *A treatise on sentences of syntax* (1st ed.). Retrieved from: <https://shorturl.at/tCDJ1>
- * Jinni, O. (1985). *The secret of making syntax* (1st ed.). Al-Qalam, Damascus.
- * Al-Andalusi, J. A. (1990). *Explanation of Facilitation (facilitating the benefits and complementing the purposes)* (1st ed.). Hajar Press, Egypt.
- * Al-Azhari, Kh. A. (2006). *Explanation of the declaration of the clarification or the declaration of the content of the clarification in grammar* (2nd ed.). Al-Kutub Al-Ilmiyyah press. Beirut. Lebanon.
- * Al-Ishbili, A. M. (1998). *Explanation of Al-Zajaji's sentence*. (1st ed.). The World of Books. Beirut. Lebanon.
- * Al-Istrabadi, R. M. (1996). *Explanation of satisfaction with sufficient* (3rd ed.). Qar Yunis University Publications. Libya.

- * Al-Shafii, Sh. M. (2004). *Explanation of the Shudhur Al Dhahab in knowing the words of the Arabs* (1st ed.). Deanship of Scientific Research at the Islamic University. Medina. Saudi Arabia.
- * Aqil, B. A (1974). *Explanation of Ibn Aqil on the Alfiya of ibn Malik* (16th ed.). Al-Fikr Press. Beirut.
- * Al-Sirafi, A. A. (2008). *Explanation of Sibawayh's book* (1st ed.). Al-Kutub Al-Ilmiyyah press. Lebanon.
- * Al-Mawsili, M. Y. (2001). *Explanation of the detailed* (1st ed.). Al-Kutub Al-Ilmiyyah press. Beirut. Lebanon.
- * Al-Nazim, B. M. (2000). *Explanation of Ibn al-Nazim on Alfiya Ibn Malik* (1st ed.). Al-Kutub Al-Alamiyyah Press. Beirut.
- * Al-Warraaq, M. A. (1999). *The ills of grammar* (1st ed.) Al-Rasheed Library. Riyadh. Saudi Arabia.
- * Encyclopedia, (1949). *Index of books in Al-Azhar Library*. Al-Azhar Press. Cairo.
- * Al-Halwaji, A. (2011) *Index of Arabic Manuscripts*. Al-Kutub press. National Documents. Cairo.
- * Othman, O. (2004). *The book*. (4th ed.). Al-Khanji Library. Egypt.
- * Al-Zajaji, A. I. (1969). *Al-Lamat* (1st ed.). Publications of Arabic Language Academy. Damascus.
- * Al-Isfarayini, T. M. (1984). *The core of the syntax* (1st ed.). Al-Rifai press, Damascus.
- * Jinni, A. O. (1985). *Shining in Arabic* (2nd ed.). World of Books press. Beirut.
- * Shashan, R. (1997). *Selections from the rare Arabic manuscripts in Turkey*. Research Endowment for Islamic History. Retrieved from: <https://waqfeya.net/book.php?bid=6160>
- * Ballut, A. R. (2007). *Dictionary of History*. Al Aqaba press. Kayseri. Turkey.

- * Kahaleh, O. R. (2015). *The Authors' Dictionary*. Al-Muthanna Library. Beirut.
- * Al-Ansari, J. H. (2018). *Mughni Al-Labib on the books of Arabs* (2nd ed.) al-Labbab press. Istanbul, Türkiye.
- * Al-Sakaki, A. (1987). *The key of science* (2nd ed.). Al-Kutub Al-Ilmiyyah press. Beirut. Lebanon.
- * Al-Mubarrad. M. Y. (2010). *Al-Muqtadab*. The World of Books. Beirut.
- * Al-Azhari, Kh. A. (1996). *Connecting students to syntax rules* (1st ed.). Al-Risala. Beirut.
- * Al-Baghdadi, I. M. (1951) *The gift of those who know the names of the authors and the effects of the classifiers*. Arab Heritage Revival House. Beirut. Lebanon.
- * Al-Suyuti, J. (2011). *Hama Al-Hawame in explaining Jame Al Jawamiei in the science of Arabic*. Tawqifiyyah Library. Cairo. Egypt.

Scientific journals:

- * Al-Isfarayini, T. M. (2014). Footnotes to the pulp. *Journal of the Saudi Scientific Society for the Arabic Language*. 13(8). Retrieved from: <https://imamjournals.org/index.php/josaa/index>